



معوقات تقف في وجه برامج ضبط عدد السكان لماذا تحديد النسل ضرورة ملحة؟





لماذا تحديد النسل ضرورة ملحة؟

«الهيتروتوبيا» 19

القضية السكانية.. حجر عثرة في وجه التنمية كيف تمكنت بعض الدول من وقف الزيادة السكانية؟

في معنى السَّلام

القومي لحقوق الإنسان

يستقبل رئيس الهيئة الإنجيلية ووفدًا من شركاء الهيئة الدوليين

إحصاءات حول الزيادة السكانيَّة في مصر

CE**©**SS أخبار الهيئة



بقلم رئيس مجلس الإدارة



د.ق.أندريه زكي

### القضية السكانية.. حجر عثرة في وجه التنمية

القضية السكانية إحدى أخطر وأهم القضايا التي تواجهها الدولة المصرية منذ عدة عقود، والمقصود بالمشكلة السكانية عدم التوازن بين عدد السكان والموارد والخدمات. وتنبع المشكلة السكانية في مصر أساسًا من عدم التوازن بين عدد السكان والموارد الاقتصادية، وهي بذلك من العقبات الرئيسة أمام جهود التنمية في العديد من المجالات الاقتصادية والصحية والتعليمية والخدمية، وحجر عثرة في طريق نجاح السياسات الرامية لمكافحة البطالة والفقر بالإضافة إلى تهديد الاستقرار الاجتماعي والحد من نصيب الفرد من الموارد الطبيعية والدخل القومي.

وتتزايد مخاطر استمرار النمو السكاني المتزايد خاصة على الأسر الأكثر إنجابًا والأقل قدرة على مواجهة متطلبات هذه الزيادة المستمرة في الحمل والإنجاب. الأمر الذي يؤدي إلى انعدام الدخل المناسب واستمرار الدائرة المفرغة من الحمل والإنجاب وتوريث الأبناء الفقر والحرمان، وبالتالي العزلة وتشكيل كتلة حرجة لاندفاعهم للزواج المبكر والحمل المبكر المتكرر وهكذا.

كما أن للقضية السكانية بعدًا بيئيًا فيما يتعلق بمشكلات مثل الازدحام والضوضاء والتلوث بأشكاله المختلفة وما ينجم عنها من مشكلات أخرى صحية وسلوكية واجتماعية واقتصادية وتعليمية.

وفي مواجهة هذه المخاطر، يعد مشروع تنمية الأسرة المصرية حجر أساس لمعالجة أزمة الزيادة السكانية من منظور شامل يضم العديد من الأبعاد الصحية والاجتماعية والأسرية والاقتصادية وغيرها، وينفذ على مدى ٣ سنوات من ٢٠٢٢ –٢٠٢٤، وفق قواعد دقيقة للبيانات وآليات تواصل فعالة مع جميع فئات المجتمع يمكن استخدامها لصالح أنشطة المشروع.

ويركز المشروع القومي على الارتقاء بجودة حياة الأسرة المصرية، وذلك من خلال ضبط النمو السكاني، وتحسين الخصائص السكانية، مع تحقيق تكامل جهود جميع الجهات التي تعمل على إدارة القضية السكانية من خلال خطة استراتيجية متكاملة، وضمان استدامة عملية التنمية مع التأكيد على أهمية النظر للقضية السكانية كحق من حقوق الإنسان وبصفة خاصة حقوق المرأة والطفل.



### أخبار الهيئة

### الهيئة الإنجيلية تحقق نجاحًا

### في نموذج الزراعة التعاقدية بصعيد مصر





#### رئيس الهيئة الإنجيلية:

- سعداء بنجاح التجربة في الصعيد ومستمرون في تقديم الخدمات اللازمة بكل طاقتنا
  - تسعى الهيئة الإنجيلية بكل خبرتها للتوسُّع في زراعة وإنتاج المحاصيل الاستراتيجية

نجحت وحدة التنمية المحلية بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، بالتعاون مع مركز الزراعة التعاقدية في وزارة الزراعة، واحدى شركات القطاع الخاص، في تطبيق نموذج الزراعة التعاقدية بمحافظات بني سويف، المنيا، سوهاج، لزراعة وإنتاج المحاصيل الاستراتيجية؛ مثل فول الصويا، دوار الشمس الزيتي، السمسم، وذلك بعد الحصول على أولى العينات من دوار الشمس في قرية الجباب بسوهاج عائية الإنتاجية.

وتتبنى الهيئة قضية التوسع في زراعة وإنتاج محصول دوار الشمس الزيتي؛ حيث يحتوي المحصول على نسبة من ٤٠٪ إلى ٤٥٪ من وزنه زيتًا جيدًا في خواصه الطبيعية

والكيمائية، مما يساعد على تقليل الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج المحلي من الزيت والتي قد تصل إلى ٨٨٪.

وقال الدكتور القس أندريه زكي، رئيس الطائفة الإنجيلية بمصر ورئيس الهيئة الإنجيلية: "إن الهيئة تسعى بكل خبرتها للمساهمة في زراعة وإنتاج المحاصيل الاستراتيجية، ومنها المحاصيل الزيتية، وذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة المصرية وشركات القطاع الخاص، لتنفيذ نماذج زراعية متكاملة تساهم في تحقيق استراتيجيات الدولة للحد من الاستيراد، وتحقيق الأمن الغذائي".

وأضاف رئيس الإنجيلية: "سعداء بنجاح التجرية في صعيد مصر ومستمرون في تقديم الخدمات اللازمة بكل طاقتنا، والتي من شأنها توسيع الرقعة الزراعية وتحقيق زيادة إنتاجية المزارعين، لتحسين المستوى المعيشى لهم ولأسرهم".

ومن جانبها، قالت مارجريت صاروفيم، رئيس قطاع التنمية المحلية بالهيئة: "إن الهيئة تتبع المنهج العلمي في نموذج الزراعة التعاقدية من خلال الاستعانة بأساتذة الجامعات المصرية للعمل على تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة، وتوفير الدعم الفني من خلال الزيارات الميدانية الدورية للمزارعين المتعاقدين، ولمتابعة تنفيذ كافة التوصيات من خلال الاستشاريين. مما يساعد المزارعين على زيادة إنتاجيتهم ورفع المستوى الاقتصادي للمزارعين".

وأضافت "كما يعمل مركز الزراعات التعاقدية على متابعة بنود العقود بين الأطراف المعنية ومراحل توريد المحاصيل بالمواصفات القياسية المطلوبة طبقًا للتعاقد مع إحدى شركات القطاع الخاص العاملة في مجال إنتاج الزيوت لضمان التزامات كل الأطراف المتعاقدة".

### القومى لحقوق الإنسان

#### يستقبل رئيس الهيئة الإنجيلية ووفدًا من شركاء الهيئة الدوليين





#### السفيرة مشيرة خطاب؛ مصر تمر بفرصة غير مسبوقة في ملف حقوق الإنسان

- نثمن الدور الذي تقوم به الهيئة في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- من المجلس القومي لحقوق الإنسان.. رئيس الإنجيلية: المصريون قرروا اختيار الحياة ومواجهة التحديات
  - هناك مساحات جديدة حقيقية وملموسة للحريات الدينية في مصر
  - · كلمات القيادة السياسية حول التعددية الدينية تاريخية وغير مسبوقة
  - نعتز بنشاط المجلس القومي لحقوق الإنسان برئاسة السفيرة مشيرة خطاب

استقبل المجلس القومي لحقوق الإنسان، برئاسة السفيرة مشيرة خطاب، رئيسة المجلس، الدكتور القس أندريه زكي، رئيس الطائفة الإنجيلية بمصر، ورئيس الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، ووفدًا رفيع المستوى من شركاء الهيئة الإنجيلية من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، بجانب عدد من قيادات الهيئة القبطية الإنجيلية، بحضور السفير محمود كارم، نائب رئيس المجلس، والسفير فهمى فايد، الأمين العام للمجلس والأستاذة سميرة لوقا، عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان، ومدير أول قطاع الحوار بالهيئة الإنجيلية.

في بداية اللقاء، رحبت خطَّاب بالدكتور القس أندريه زكى والوفد المرافق له، وثمنت على الدور الذي تقوم به الهيئة في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأكدت على "أن مصر تمر بفرصة غير مسبوقة في ملف حقوق الإنسان في

ظل وجود إرادة سياسية رفيعة المستوى تتبنى استراتيجية حقيقية لنشر وتعزيز حقوق الإنسان، ورغبة وطنية للتقدم للأمام"، مضيفة "أن المجلس يعمل على تنفيذ ما جاء بالإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان من خلال التعامل والتنسيق مع كافة الجهات المعنية ومنظمات المجتمع المدني؛ حيث إن المجلس جهة مستقلة حاصلة على تصنيف (أ) وهو أعلى تصنيف للمؤسسات الوطنية لحقوق

وأعرب الدكتور القس أندريه زكي عن اعتزازه بدور المجلس كمؤسسة وطنية تعمل على تعزيز حقوق الإنسان برئاسة السفيرة مشيرة خطاب، وهي إحدى القيادات الوطنية المشهود لها بالكفاءة والمهنية في مسيرتها، مضيفًا "أن مصر يحدث بها تغير مهم، وأن المصريين في ٢٠١٣ اختاروا الحياة، ومواجهة التحديات، لأننا شعب متسامح ومحب للحياة، وأن هناك مساحات جديدة للحريات الدينية في مصر ملموسة وحقيقية، وكلمات القيادة السياسية حول

التعددية الدينية تاريخية، وأن هناك قانونًا جديدًا لبناء الكنائس وأصبح لدينا هيئة الأوقاف الإنجيلية، وأن هناك عدة قرارات صدرت تدعم قيم العيش المشترك والمواطنة".

كما شارك في الزيارة من أعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان، الأستاذ جورج إسحاق، والأستاذ عصام شيحا، والدكتورة نهى بكر، والأستاذ عبد الجواد أحمد، والدكتورة غادة همام، والدكتورة هدى راغب، والأستاذ أيمن زهرى، والدكتورة وفاء بنيامين بسطا، ومن قيادات الهيئة القبطية الإنجيلية، الأستاذة مارجريت صاروفيم، رئيس قطاع التنمية المحلية بالهيئة القبطية الإنجيلية، الأستاذ مايكل الضبع، مدير الاستثمار بالهيئة الإنجيلية، والشيخ عصام واصف، مدير العلاقات العامة، والأستاذة لوتشيا رباط، مدير مكتب رئيس الهيئة القبطية الإنجيلية، والأستاذ يوسف إدوارد، مدير الإعلام بالهيئة القبطية الإنجيلية.

### الإنجيلية تنظم لقاء بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفقر

### وتعلن عن اتفاقية "معًا من أجل حماية البيئة"



نظمت وحدة التنمية المحلية بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، لقاءً بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفقر، بحضور الدكتور طلعت عبد القوي، رئيس اتحاد الجمعيات الأهلية، والأستاذ الدكتور محمود المغربي، نائب رئيس جامعة بنها، والدكتور سمير حماد، نائب محافظ القليوبية، الدكتور محمود زعبلاوي، عميد كلية زراعة بنها، وسيادة اللواء حمدي الديب، مستشار وزير البيئة، ومن أعضاء مجلس النواب، الأستاذة رشا فايز، والأستاذة أمل زكريا، والسادة وكلاء مديرية التضامن، الدكتور أحمد عبد الرحمن، والأستاذ خالد عبد العليم، ورئيس الإدارة المركزية للبحوث والدراسات في وزارة الثقافة، والدكتورة حنان موسى، والدكتور حسني يوسف، مستشار وزارة التضامن للرعاية الاجتماعية، والأستاذة أميرة الرفاعي، المدير التنفيذي لصندوق عطاء، والأستاذ مدحت عبد الرشيد، مدير برنامج فرصة بوزارة التضامن، ومن قيادات الهيئة القبطية الإنجيلية، الأستاذة مارجريت صاروفيم، رئيس قطاع التنمية المحلية بالهيئة الإنجيلية، والأستاذ رفيق ناجي، مدير المواقع التنمية وتعبئة الموارد، والأستاذة ماجدة رمزي، مدير التنمية الريفية الشاملة، والأستاذة سهير عزيز، مدير البرامج المتخصصة، وعدد من ممثلي مؤسسات الموارد، والمحني والجمعيات الشريكة.

وتضمن اللقاء كلمة رئيس الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، الدكتور طلعت عبد القوي، وكلمة للدكتور أحمد عبد الرحمن، وكيل أول وزارة التضامن الاجتماعي بالقاهرة، كما تخلل اللقاء فقرة فنية، وعرض لقصص نجاح المواطنين في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، كما تم التعريف باتفاقية التضامن لحماية البيئة، والإعلان عن توقيع الاتفاقية من السادة الحضور.

وقالت مارجريت صاروفيم، رئيس قطاع التنمية المحلية بالهيئة الإنجيلية "نظمت الهيئة لقاء بهدف الالتزام بتطبيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، والمساهمة في تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين، وبخاصة

الأكثر احتياجًا والأولى بالرعاية في المناطق الريفية والحضرية في محافظات جمهورية مصر العربية".

وأوضحت مارجريت "أن الهيئة الإنجيلية أطلقت اتفاقية "نتضامن معًا من أجل حماية البيئة" بالتعاون مع وزارة النيئة وUN وتحت رعاية التحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي، جاء نصها: "تؤكد الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية استمرار التزامها ودعمها للعمل من أجل الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، والمساهمة في تخفيف الأثار السلبية المترتبة على التغيرات المناخية، كما تقدم الهيئة دعوة لجميع الشركاء من الأطراف والجهات الفاعلة والمعنية من جميع القطاعات المختلفة بالمجتمع، وكذلك

المواطنين المحليين للتضامن معًا والمساهمة بفاعلية في تعزيز صمود ومرونة المجتمعات المحلية لمواجهة التغير المناخي، وتعزيز نشر ثقافة العمل البيئي والارتقاء بالسلوكيات البيئية للمجتمع، وتنفيذ مبادرات محلية من شأنها حماية الموارد الطبيعية، ودعم روح التطوع لدى المواطنين وخصوصًا الشباب من الجنسين في المساهمة والعمل على تنفيذ هذه المبادرات المحلية. وهذا التزامًا من الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، وجميع شركائنا والمهتمين أفرادًا ومجموعات ومؤسسات تجاه الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية".



# الزيادة السكانية

في عالم تشوبه الاضطرابات والحروب والأزمات الاقتصادية وانتشار الأوبئة فإن قرار الإتيان بطفل جديد إلى هذا العالم هو قرار صعب وليس سهلًا، ومع ذلك في تلك الفترات الصعبة، يرتفع عدد السكان بشكل ملحوظ، ورغم التحديات الاقتصادية التي تواجه مصر منذ ٢٠١١، فإنها تواجه مشكلة الزيادة السكانية، حيث يرتفع عدد السكان بشكل لا يتناسب مع موارد مصر، ولا يتناسب مع

معدلات التنمية الاقتصادية التي تحققها مصر ما يتسبب في تفاقم الأزمات الاقتصادية.

ويناقش هذا الملف أثر الزيادة السكانية على التعليم والصحة والاقتصاد والبنية التحتية، والتلوث، وما الذي نحتاجه للحد من الزيادة السكانية واستعراض لجهود الدولة في هذا الملف، وكيف تعاملت الدول التي عانت مثل مصر من الزيادة السكانية مع هذا الملف للاستفادة بخبراتهم.

إعداد الملف: بيتر مجدي - باسم الجنوبي - مادونا يوسف

# إحصاءات حول

# الزيادة السكانيَّة في مصر



- في فبراير ٢٠٢٠ تجاوز عدد سكان مصر رسميًا ١٠٠ مليون نسمة، بحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. لتصبح الدولة رقم ١٤ على مستوى دول العالم من حيث عدد السكان.
- تأتي الصين والهند في المقدمة، وكل منهما تتجاوز ٣,١ مليار نسمة، تليهما الولاياتُ المتحدة التي بلغ عدد سكانها نحو ٣٠٠ مليون، هي: إندونيسيا وباكستان والبرازيل ونيجيريا، ثم سبع دول يتراوح عدد سكانها بين ١٠٠ و٢٠٠ مليون نسمة، وهي: بنجلاديش، وروسيا، والمكسيك، واليابان، وإثيوبيا، والفلبين، ومصر.
  - في ٢٠١٦ كان عدد السكان في حدود ٩٠ مليون نسمة.
    - معدل الخصوبة بحدود ٣٪.
    - الزيادة السكانية بلغت ٢،٥ مليون نسمة سنويًا.



#### تطور سكان مصر عبرمئةعام

تغير عدد سكان مصر خلال القرن الماضي، من نحو ١٣ مليونًا في ١٩٢٠ إلى نحو٧,٣٢ مليونًا في ۱۹۷۰، ثم إلى ۱۰۰ مليون في . ۲ . ۲ .

خلال القرن الماضي اتجه متوسط الزيادة السنوية إلى الارتفاع وأضافت مصر إلى سكانها:

.19209 1970

ثم ۹,۳ ملايين نسمة بين عامي ١٩٤٠ و١٩٦٠.

ثم ۱٦,۷ مليون نسمة بين عامي . ۱۹۸۰ و ۱۹۲۰

ثم ۲۵٫۵ مليون نسمة بين عامى . T · · · 9 19A ·

ثم ۳۳,۵ مليون نسمة بين عامي . ۲ • ۲ • 9 ۲ • • •

#### دلالة عدد المواليد في مصر مقارنة بمواليد دول أوروبية

٣,٦ ملايين نسمة بين عامي إجمالي عدد مواليد مصر خلال الفترة ٢٠١٥– ٢٠٢٠ بلغ ١٢,٩

مليون مولود، يعادل ذلك عدد المواليد خلال الفترة نفسها لكل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا والسويد والنرويج وفنلندا مجتمعة.

يصل تقدير إجمالي عدد سكان هذه الدول في عام ٢٠٢٠ إلى نحو ٢٦١ مليون نسمة، أي أكثر من مرتين ونصف عدد سكان مصر.

يصل إجمالي الناتج المحلى لهذه الدول مجتمعةً إلى ٩,٤ تريليون دولار، أي نحو ٢٦ ضعف إجمالي الناتج المحلى في مصر.

### هل تستطيع الاستراتيجية القومية للسكان

### ١٠٠٥- ٢٠٣٠ ضبط الزيادة السكانية؟





على مدار العقود الماضية انتبهت الحكوماتُ المصريةُ المختلفةُ إلى قضية السكان، وحاولت الدولة المصرية اتباع برامج للحد من زيادة السكان، إلا أنها لم تحقق المرجو منها، والآن تتبع الدولة المصرية سياسة سكانية جديدة للعمل على ضبط النمو السكاني.

وذكرت دراسة دكتور ماجد عثمان، المنشورة بموقع مركز دعم واتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري "إن الدراسات التحليلية والنماذج الكمية وفرت مصدرًا مهمًا لعمل إسقاطات سكانية طويلة الأجل للسكان وفقًا لسيناريوهات متعددة، ويُعد هذا المجال من المجالات العامرة بالدراسات التي أنتجها

الباحثون المصريون على مدار الخمسين عامًا الماضية، كما يقوم قسم السكان بالأمم المتحدة بإعداد إسقاطات سكانية دورية لكل دول العالم، وفقًا لمنهجية واحدة تسمح بالمقارنات الدولية، ويتم تحديث هذه الإسقاطات السكانية دوريًا وفقًا لنتائج التعدادات أو المسوح السكانية التي يتم عملها".

وأوضحت "أنه في إصدارة ٢٠١٢ قدر مكتب السكان بالأمم المتحدة أن عدد سكان مصر سيصل بحلول عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٢,٦ مليون نسمة، ويصل بحلول عام ٢٠٥٠ إلى ١٢١,٨ مليون نسمة، إلا أن الإصدارة الأخيرة لمكتب السكان رجَّحت وصول مصر بحلول عام ٢٠٠٠ إلى ١٢٠,٨٠٠ مليون نسمة، وإلى ١٦٠،٨ مليون نسمة، وإلى ١٦٠٠ مليونًا بحلول عام ٢٠٠٠.".

#### اتساع قاعدة الهرم السكاني تجاه الأصغرسنا

وأضافت الدراسة "أنه تأتي هذه المراجعة في ضوء القرائن التي أظهرها المسح السكاني الصحي لعام ٢٠١٤، وفي ضوء نتائج التعداد السكاني لعام ٢٠١٧، فإن الهرم السكاني لمصر حدث فیه تغیر فیما بین تعدادی ۲۰۰۱ و۲۰۱۷، حيث اتسعت قاعدة الهرم لتدل على زيادة نسبية في التركيبة العمرية لصالح الشريحة الأصغر عمرًا، ففي حين كانت نسبة السكان أقل من ٥ سنوات في تعداد ٢٠٠٦ نحو ١٠,٦٪، ارتفعت النسبة إلى ١٣,٦ ٪ في ٢٠١٧، وحدث ذلك أيضًا في الفئة العمرية التالية، وهو مؤشر على اتجاه مؤشرات الإنجاب إلى الارتفاع، ويلاحظ أن الانخفاض الذي شهدته أعداد المواليد هو تحول في الاتجاه الصحيح، ولكن يجب ملاحظة أن الارتفاع في معدلات الإنجاب، والذي بدأ منذ عام ٢٠٠٦ سيستمر تأثيره لمدد طويلة؛ حيث إن مواليد الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٦ سيستمر تأثيرهم لعقود قادمة، سواء من الناحية الديموغرافية عندما يصلون إلى عمر الإنجاب ويسهمون في إحداث موجة أخرى من الزيادة السكانية، أو من الناحية الاقتصادية عندما يصلون إلى عمر العمل ويشكلون ضغطا على سوق العمل".

وقارنت الدراسة بين مصر وتركيا وإيران؛ حيث تتشارك مصر مع هاتين الدولتين، في كونها الدول الثلاث الأكبر سكانا في المنطقة، وظل عدد سكان الدول الثلاث متقاربًا إلى حد كبير طوال النصف الأول من القرن العشرين بفارق كبير عن عدد سكان باقى الإقليم، فإن عدد سكان الدول الثلاث كان متساويًا حتى عام ۱۹۹۰، ثم زاد عدد سكان مصر بمعدلات أكبر مما شهدته تركيا أو إيران، ويقدِّر مكتب السكان بالأمم المتحدة أن الفارق بين سكان مصر وسكان كل من تركيا وإيران بلغ عام ٢٠٢٠ نحو ١٨ مليون نسمة، ويُتوقع أن يتسع الفارق تدريجيًّا ليصل سكان مصر إلى ١٦٠ مليون نسمة عام ٢٠٥٠، مقابل ١٠٣ ملايين نسمة في إيران، و٩٧ مليون نسمة في تركيا.

ومن شأن التوازن السكاني الجديد الذي ستشهده منطقة الشرق الأوسط أن يُوفُر فرصًا لاستعادة الريادة الإقليمية لمصر في حال تمكنت

من الاستثمار بكثافة في رأس المال البشري، بحيث يرتفع متوسط إنتاجية الفرد، ويُترجَم ذلك إلى قوة اقتصادية. أما إذا أخفقت مصر في تحقيق ذلك؛ فإن الزيادة السكانية المُشار إليها ستكبِّل مصر بقيود لن تُمكنها من تحقيق مثل هذه الانطلاقة.

#### الاستراتيجية القومية للسكان 7.4. - 7.10

تذكر الدراسة أن مصر أطلقت سياسات سكانية عديدة خلال العقود الخمسة الأخيرة، وكان آخرها الاستراتيجية القومية للسكان (٢٠١٥-٢٠٣٠)، وتبنّت هذه الاستراتيجية:

١. النظر إلى السكان باعتبارهم أحد عناصر القوة الشاملة للدولة، على ألا تتعدى معدلات الزيادة السكانية قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية بالجودة المناسبة، وألا تؤثر معدلات الزيادة السكانية على متوسط نصيب الفرد من الموارد الطبيعية، لا سيما المياه والطاقة والأرض الزراعية، وعلى أن تتناسب معدلات الزيادة السكانية مع قدرة الاقتصاد الوطنى في تحقيق مستوى مرتفع من التنمية البشرية، وتحقيق خفض في معدلات البطالة. ٢. حق الأسرة في تحديد عدد أبنائها، مع تأمين حقها في الحصول على المعلومات، وكذلك وسائل تنظيم الأسرة، والصحة الإنجابية التي تمكنها من الوصول إلى العدد المرغوب من الأطفال.

٣. مسؤولية الدولة عن توعية أفراد المجتمع بأخطار معدلات الإنجاب المرتفعة على الصعيد الوطني، وأخطار الإنجاب المتكرر والمتقارب على صحة الأم والطفل، ومسؤوليتها عن توفير خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية بجودة مرتفعة لمن يطلبها مع توفيرها بالمجان للأسر محدودة الدخل.

٤. تلتزم الدولة بإدماج المكون السكاني في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبتحقيق أهداف سكانية من خلال تنفيذ المشروعات القومية، وبتطبيق الحوافز الإيجابية لتشجيع تبنّى مفهوم الأسرة الصغيرة، من خلال البرامج التي تهدف إلى تمكين الفقراء والتخفيف من حدة الفقر.

٥. المشكلة السكانية بأبعادها المختلفة تمثل تحديًا يستوجب ضرورة توفير البيئة المحفزة

على مشاركة الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص، كما تتطلب إزكاء الجهود التطوعية لمواجهتها. ٦. تطبيق اللامركزية في إدارة البرنامج السكاني، بما يزيد من فاعلية المشروعات وكفاءتها، وضمان مراعاتها للخصوصية الثقافية للمجتمع المحلي. ٧. ضمان حق المواطن في الهجرة والتنقل داخل البلاد وخارجها، بما لا يتعارض مع القوانين المعمول بها.

#### على ماذا ترتكز الاستراتيجيّة؟

ارتكزت الاستراتيجية على:

١. تمايز في التناول يراعي التنوع بين الفئات المستَهدَفة (المناطق الجغرافية والشرائح الاجتماعية).

٢. توظيف القوة الكامنة للعمل التطوعي، وتشجيع المجتمع المدنى والقطاع الخاص على لعب دور أكبر في تحقيق أهداف البرنامج السكاني.

٣. آلية فعالة للتنسيق على المستوى المركزي وكذلك على المستوى المحلى.

٤. توظيف للأدوات العصرية، لا سيما الإعلام الاجتماعي.

٥. منظومة معلوماتية مُحدَّثة تسمح بالمتابعة والتقييم على المستوى المحلي.

٦. مكون قوي للبحث العلمي الاجتماعي لفهم ومتابعة التحولات في السلوك الإنجابي ومحدداته.

#### أهداف الاستراتيجية

تبنّت الاستراتيجية مجموعة من الأهداف: ١. الارتقاء بنوعية حياة المواطن المصري من خلال خفض معدلات الزيادة السكانية؛ لإحداث التوازن المفقود بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو السكاني.

٢. استعادة ريادة مصر الإقليمية من خلال تحسين خصائص المواطن المصري المعرفية والمهاراتية والسلوكية.

٣. إعادة رسم الخريطة السكانية في مصر من خلال إعادة توزيع السكان على نحو يحقق الأمن القومي المصري، ويأخذ في الاعتبار تحقيق أهداف سكانية للمشروعات القومية التي يتم التخطيط لها.

٤. تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي من خلال تقليل التباينات في المؤشرات التنموية بين المناطق الجغرافية.

#### ملف العدد



### النائب طلعت عبد القوي يحذّر من الزيادة السكانية

### وتراجع نصيب المواطن من الموارد الطبيعية

في ظل الظروف الاقتصادية التي يمر بها العالم أجمع بعد انتشار جائحة كورونا في عام ٢٠٢٠ ومن بعدها الحرب الروسية على أوكرانيا، وكذلك الأحداث التي مرت بها مصر بدءًا بأحداث عام ٢٠١١، ومع دخول مرحلة من الاستقرار عام ٢٠١٤ برأت محاولات جديدة من البناء في كافة القطاعات والمجالات أبرزها ملف الاقتصاد والتنمية، والذي يرتبط بشكل مباشر بحياة المواطنين، ولأن الاقتصاد

مرتبط بالمواطن فإنَّ ملفَّ السكان وإدارته هو واحد من أهم الملفات التي توليها الدولة عنايتها واهتمامها، فكان لـ"رسالة النور" هذا الحوار مع النائب البرلماني طلعت عبد القوي رئيس الاتحاد العام للحمعيات الأهلية.

المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية عدة في العقود السابقة أطلقت الدولة المصرية عدة مشروعات لتنظيم الأسرة وضبط الزيادة السكانية، حققت نجاحات تارة وفي أوقات أخرى كانت تواجه صعوبات كبيرة وسط المجتمع خصوصًا في الريف، لكن الجديد هذه المرة هو ما يشير إليه النائب طلعت

عبد القوى بوجود المشروع القومى لتنمية الأسرة

رئيس الاتحاد العام للجمعيات الأهلية:

المجتمع المدني شريك مهم لكل برامج الحكومة لتنمية الأسرة المصرية

المصرية الذي أطلقه الرئيس عبد الفتاح السيسي لمدة ٣ سنوات والهدف منه الارتقاء بحياة الأسرة المصرية وتنميتها.

للمشروع محاور تغطي كافة جوانب الحياة أشار إليها عبد القوي وهي تمثيل المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا، ومحور توعوي خاص بكل ما يخص القضايا السكانية والأسرة المصرية ككل، ومحور خدمات تنظيم النسل، ومحور رقمنة الخدمات، ومحور تشريعي خاص بالقوانين، ومحور خاص بالحوافز الإيجابية.

يذكر أنه يتم تنفيذ المشروع على مدار ٣ سنوات خلال الفترة من عام ٢٠٢١ وحتى ٢٠٢٢، واستهدف في عامه الأول محافظات المرحلة الأولى من المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، مما يشمل نحو ١٥٢٠ قرية على مستوى ٥٢ مركزًا في ٢٠ محافظة، بالوجهين القبلي والبحري. ووضعت الدولة ٥ محاور رئيسية لتنفيذ تلك الأهداف الطموحة وفي مقدمتها محور التمكين الاقتصادي ويشمل ذلك المحور تنفيذ مليون مشروع متناهي الصغر تقوده المرأة بالإضافة إلى متدريب ٢ مليون سيدة على إدارة المشروعات ومحو الأمية الرقمية والشمول المالي وتأهيلهن لسوق العمل طبقًا للفرص الاستثمارية بكل محافظة، وتنفيذ البرامج والدورات التدريبية لصالح المرأة.

#### عقبات في الطريق

أوضح النائب طلعت عبد القوي "أن الأمية والفقر والبطالة والعادات والتقاليد، بجانب مفهوم القيمة الاقتصادية للطفل عند الأسر التي تفضل إنجاب كثير من الأطفال للإلقاء بهم في العمل منذ الصغر، بجانب بعض جوانب الخطاب وتوجيه بعض المعلومات الدينية الخاطئة بخصوص تنظيم النسل، هي أبرز العوامل التي تقف في وجه كافة برامج ضبط السكان التي تخصصها الدولة للأسرة المصرية، إضافة لوجود نقص لبعض الخدمات الصحية التي تقدم في بعض القرى والنجوع حيث لا تجد النساء أدوات تنظيم الأسرة، وهي الأمور التي يعمل على حلها المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية".

ويضيف أن من ضمن محاور المشروع هو محور التدخل الخَدَمي من خلال توفير وسائل تنظيم الأسرة بالمجان للجميع، مع المتابعة المستمرة، وذلك من خلال إتاحة وسائل تنظيم الأسرة وتوطين ١٥٠٠ طبيبة مدرَّبة على تلك الوسائل، وتوزيعهن على المنشآت الصحية، إلى جانب زيادة مشاركة

الجمعيات الأهلية التي تقدم خدمات تنظيم الأسرة لتصل إلى ٤٠٠ جمعية، وإمدادها بوسائل تنظيم الأسرة بمستوى تخزين آمن".

#### تكاتف الجهود

لمواجهة العقبات التي تقف في وجه ضبط عدد السكان قال عبد القوي "إن التمكين الاقتصادي للمرأة يساهم في الحد من الزيادة السكانية، كما أن هناك مبادرات بالتعاون مع الأزهر والكنيسة لضبط الخطاب الديني بوجود رسالة موحدة بشأن تنظيم الأسرة بشكل قوي ومُعلن، ولمواجهة قلة من رجال الدين الذين يوجهون خطابًا يحض على الزيادة السكانية".

وأشار إلى "أن الدولة تنفذ المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية بمحاوره المختلفة وباشتراك كافة الأجهزة المختصة بهدف الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري والأسرة المصرية، ويتم تنفيذه في نطاق جغرافي يشمل كافة أنحاء الجمهورية، ويشمل مختلف الأبعاد الأسرية اجتماعيًا وسكانيًا وصحيًا وثقافيًا، بما فيها التمكين الاقتصادي للسيدات إضافة إلى الاهتمام بصحة المرأة من خلال رفع كفاءة مراكز صحة وتنمية الأولية، فضلًا عن متابعة الفحوصات الطبية الرعاية الأولية، فضلًا عن متابعة الفحوصات الطبية قبل الزواج وبعده".

#### الزيادة السكانية ونصيب الفرد من الموارد

دق النائب طلعت عبد القوي ناقوس الخطر بشأن الزيادة السكانية ونصيب الفرد من الموارد الطبيعية مثل المياه، وقال "إن مع ارتفاع عدد السكان بمصر بالإضافة لوجود قيود على حصة مصر المائية فإن نصيب الفرد في مصر تراجع إلى ٢٠٠ متر مكعب سنويًا، وهو رقم أقل بكثير من حد الفقر المائي وهو ١٠٠٠ متر مكعب للفرد سنويًا"، كما أشار إلى "تراجع نصيب الفرد من مساحة الأرض الزراعية والآن صار لكل ١١ مواطن فدان، كما أشار لخطر الزيادة السكانية على تأمين الغذاء في ظل استيراد مصر لكثير من السلع الغذائية المهمة والضرورية مثل القمح".

وأشار عبد القوي إلى "أن ارتفاع عدد السكان سيقابله دائمًا أزمة في الخدمات الصحية، وعدد المستشفيات وغرف الرعاية المركَّزة وغيرها، كما يتسبب في أزمة بالتعليم بتسرُّب نسبة كبيرة من

التعليم، أو ارتفاع كثافة الطلاب في الفصول في ظل عدم وجود مدارس كافية تستوعب الزيادة السكانية". يذكر أن المشروع يشمل إنشاء منظومة إلكترونية باسم "منظومة الأسرة المصرية" لميكنة خدمات صندوق تأمين الأسرة وربطها بوحدات صحة وتتمية الأسرة، إلى جانب إنشاء منظومة إلكترونية للمتابعة وتقييم أداء الخطة التنفيذية للمشروع، وإدخال مؤشرات لقياس الأداء والأثر المترتب على التدخلات، وكذا إنشاء المرصد الديموغرافي لرصد الخصائص والمؤشرات السكانية على مستوى الجمهورية وتحليلها ورفع تقارير شهرية بالمحافظات والقرى الأكثر احتياجًا للتدخيًّل وتوجيه الخدمات الثقافية والتوعوية والصحية.

#### تشريعات ذات صلة

وعلى المستوى التشريعي قال النائب طلعت عبد القوي "إن هناك مشروعات قوانين خاصة بالأسرة المصرية بشكل مباشر وغير مباشر، مثل الخاص بعمالة الأطفال، وآخر له علاقة بالتعليم، وسن الزواج وغيرها من الأمور التي تخص الأسرة وفي نفس الوقت تعمل على ضبط عدد السكان، وعن ربط الدعم بعدد المواليد"، مضيفًا "أن هناك دراسات، لكن في الفترة الحالية البرلمان لا يدرس أي تشريع قانوني بهذا الصدد".

#### مشاركة المجتمع المدني

أوضح رئيس الاتحاد العام للجمعيات الأهلية "أن منظمات المجتمع المدني تشارك الحكومة جهودها في تنمية الأسرة المصرية وهي شريك مهم يقدم مشروعات تنموية لتمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا، إضافةً إلى دعم مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر بتقديم القروض والتدريبات اللازمة، من أجل مواجهة الفقر"، كما أوضح "أن الجمعيات تساهم في محو الأمية وتنظيم قوافل لتقديم الخدمات الصحية في القرى والنجوع وتقديم مواد إعلامية توعوية".

يذكر أنه تم تأسيس صندوق حكومي لتأمين وتنمية الأسرة المصرية، يمنح حوافز للأسر الملتزمة بمحددات ضبط النمو السكاني، وذلك بما يحقق أهداف الدولة للارتقاء بجودة حياة الأسرة المصرية، والاهتمام بصحة المرأة من خلال متابعة الفحوصات الطبية قبل الزواج وبعده وفقًا لمواعيد محددة.



# لهاذا تحديد النسل

# ضرورة ملحة؟

تأثير الزيادة السكانية على الاقتصاد

في تحليل كتبه إبراهيم محمد لـ"DW" الألمانية بالعربي، بخصوص الزيادة السكانية في مصر، عقب تخطي عدد السكان ١٠٠ مليون نسمة في ٢٠٢٠ أوضح "أن تجاوز عدد السكان عتبة المئة مليون له تبعات كارثية على مستقبل الاقتصاد مليون له تبعات كارثية على مستقبل الاقتصاد هيكلية عميقة ومؤلمة تهدف إلى النهوض به وتنويع مصادر دخله". وأضاف "أن هذه الإصلاحات بدأت تعطي ثمارها المتمثلة في مؤشرات عدة أبرزها تجاوز معدلات النمو الاقتصادي ٥,٥٪ سنويًا، وزيادة الاحتياطات من العملات الأجنبية، وتنفيذ مشاريع ضخمة في البنية التحتية، وزيادة الصادرات بنحو ملياري دولار سنويًا خلال السنوات الماضية".

ذاتها مشكلة، إذا كان هناك نمو اقتصادي يواكبها

إلى جانب نظام تعليميٍّ وسوق عمل تستوعب الكفاءات الشابة وتدفع بالاقتصاد إلى مزيد من النمو"، لافتًا إلى "أنه في هذا السياق تفيد مراكز الأبحاث والخبراء أن النمو الاقتصادي ينبغي أن يكون ثلاثة أضعاف معدَّل النمو السكاني كي يكون قادرًا على خلق الوظائف اللازمة للجيل الجديد. ومما يعنيه ذلك أن نسبة نمو سكاني بين ٢,٥ إلى من سنويًا في مصر تحتاج إلى نسبة نمو اقتصادي من ٧,٥ إلى ٩٪ سنويًا للسيطرة على الوضع".

#### التأثير على التعليم

في حفل إفطار الأسرة المصرية في ٢٦ أبريل من العام الجاري، لفت الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، إلى أثر الزيادة السكانية على التعليم وأوضح "أن عدد السكان يتزايد سنويًا بمعدل بين ٢ مليون إلى ٢,٥ مليون نسمة"، وتابع "نحتاج لهم حوالى ٢٠ ألف فصل سنويًا، بجانب

هناك دائمًا علاقة بين التنمية الاقتصادية وعدد السكان؛ فلا يمكن أن تحدث الأولى دون تفاهم مع الثانية، فالعلاقة بينهما ليست طردية طوال الوقت وليست عكسية طوال الوقت، بل على حسب طبيعة النشاط الاقتصادي ومدى نموة وحاجته لأفراد للعمل أو لسوق تستوعب المنتجات، فإذا ارتفع عدد السكان أضعاف معدل التنمية الاقتصادية التي تحدث في أي دولة، فإن هذه التنمية ستكون كالحرث في البحر، ولن تؤتي ثمارها ولن يشعر بها أحد، وستكون هذه الدولة في مأزق. والزيادة السكانية لا تؤثر على التنمية الاقتصادية التي والزيادة السكانية لا تؤثر على التنمية الخرى مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.



الموجود، أي أنه في ١٠ سنوات نحتاج إلى ٦٠٠ ألف فصل، وبين ٣٠ إلى ٦٠ مليار جنيه ونحتاج مليون مدرس".

وهذه واحدة من المعوقات التي تواجه ملف التعليم، فهمها حاولت الدولة التوسع في بناء المدارس والفصول وتطوير مستوى التعليم، ستلتهم الزيادة السكانية أي محاولة للتنمية. ولعل مقاطع الفيديو التى انتشرت عقب انتهاء بعض التلاميذ لامتحاناتهم وتدميرهم حرفيًا للدكك والمراوح والفصول التي كانوا يمتحنون بها خير دليل على أن مع زيادة عدد السكان فإن البنية التحتية ستتهالك ولن تؤدي دورها في العملية التعليمية".

#### التأثيرعلي ملف الصحة

واحد من الملفات التي عانت من الإهمال على مدار السنوات السابقة هو ملف الصحة؛ حيث كانت الخدمات الصحيَّة المقدمة إلى المواطنين قبل عام ٢٠١٠ تتسم بعدم الجودة إضافة لصعوبة الحصول عليها، وللحصول على خدمة صحية جيدة يكون أمامها مقابل مادى ضخم ليس في حوزة كافة المواطنين.

في السنوات الأخيرة وبعد تعديل الدستور في ٢٠١٠ عملت الدولة المصرية على تحسين ملف الصحة، من خلال مشروع التأمين الصحى

الجديد، الذي تحاول الدولة من خلاله توفير خدمات جيدة لكافة المواطنين، وبدأ هذا المشروع بالفعل في مجموعة من المحافظات كمرحلة أولى، وتأتى بقية المحافظات تباعًا، إلا أن واحدة من التحديات التي تقابل تحسين ملف الصحة هي الزيادة السكانية، فالأمر يتوقف على عدد السكان وعدد المستشفيات المتاحة والأطباء المتاحين لعلاج المواطنين.

وفى حفل إفطار الأسرة المصرية قال الرئيس عبد الفتاح السيسي إنه "كنا ٨٠ مليون واليوم ١٠٠ مليون، نمونا وقدرات الدولة هل زادت مع الزيادة السكانية؟ مفترض أنه يوجد ٢,٨ دكتور لكل ألف مواطن، لكن في الواقع لدينا ٤,١ دكتور لكل ألف مواطن الدكاترة بتمشى لأن اللي بنقدمه أقل من اللي بياخده في أي مكان بالعالم".

#### لن نجد ثمارًا للجني

يذكر التحليل المنشور في موقع "DW" الألمانية بالعربي "أن نسبة النمو الفعلي للاقتصاد المصري لا تزال بعيدةً عن النسبة المطلوبة، وأن فرص جني ثمار النمو في تحديث البنية التحتية المتهالكة وبناء صناعة تحويلية بقيمة مضافة عالية تصبح شبه مستحيلة إذا أرادت مصر الاعتماد على نفسها. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى أن

المواليد الجدد يلتهمون هذه الثمار التي يذهب ريعها إلى توفير الأدوية والأغذية والخدمات بدلا من استثمارها في قطاعات تولد الإنتاج والثروة اللازمة لتحديث نظم التعليم والبحث العلمي والبنية التحتية".

وأضاف "أنه لا تكمن مشكلة مصر مع النمو السكاني في افتراسه لثمار النمو فحسب، بل أيضًا في تسببه بقضم الأراضي الزراعية ومصادر المياه المحدودة. وتقع هذه الأراضي التي تشكل فقط ٥٪ من مساحة البلاد على طرفى نهر النيل الذي يشكل مصدر المياه شبه الوحيد. وقد أظهرت خبرات العقود الخمسة الماضية أنه كلما زاد عدد السكان يتم التوسع العمراني على حساب ما تبقى من الأراضى الزراعية التي كانت حتى ستينات القرن الماضى تنتج ما يزيد على حاجة المصريين من القمح والأرز، أما اليوم فقد أضحت البلاد من أكثر بلدان العالم المستوردة للحبوب. كما تراجعت حصة الفرد من المياه إلى أكثر من ٥٠٪ خلال الخمسين سنة الماضية. ومن الواضح أنها ستتراجع أكثر فأكثر مع استمرار الزيادة السكانية وبناء سد النهضة الإثيوبي على النهر واحتمال قيام دول أخرى ببناء مشاريع مماثلة، إضافة لغياب نظام تعليمي وتطبيقي يخرج كفاءات قادرة على الإبداع في منتجات وتكنولوجيات ومعارف جديدة".

### معوقات تقف في وجه برامج ضبط عدد السكان

### عادات وتقاليد وفكر ديني شعبوي

### تقف في الطريق تحتاج لتكاتف كافة مؤسسات الدولة

خلال العقود الماضية صممت مصرالعديد من برامج السكان، إلا أن هذه المجهودات كانت تواجِه بعض العراقيل أبرزها مجموعة من العادات والتقاليد والأفكار الدينية إضافة إلى الأمية وغياب الثقافة الجنسية والصحية الخاصة بصحة المرأة وكل الأسرة عن كافة المواطنين.

عبارات كثير مثل "العيل بيجي برزقه"، و"اربطيه بالعيال"، كلها أدت لكوارث ليس فقط على مستوى عدد السكان، ولكن مجموعة من المشكلات الاجتماعية والصحية والاقتصادية، فمثلًا تسببت الزيادة السكانية في مشكلات صحية مثل انتشار ختان الإناث، ومجموعة من الأمراض المزمنة لانتشار الفقر وعدم حصول الأطفال على تغذية سليمة، تهالك



في البنية التحتية، وانتشار الأمية إضافة لظاهرة أطفال الشوارع وتسرب كثير من الأطفال من التعليم وإلحاقهم بأعمال

شاقة في سن الطفولة، إضافة للتسول، وانتشار البطالة لعدم وجود تنمية اقتصادية تضاهى هذه الزيادة السكانية.

وذكر تقرير "DW" الألمانية بالعربي عن السكان في مصر "أن الحكومة المصرية كفاية". أقدمت على إصلاحات اقتصادية عميقة وجريئة حظيت بمديح صندوق النقد الدولى، وغير ذلك فإن أية حكومة مصرية لم تقدم على وضع خطط جريئة وجدية لخفض معدل الخصوبة إلى طفل أو طفلين للمرأة الواحدة بدلًا من ٣ إلى ٥ أطفال لكل امرأة".

> وأشار التقرير إلى "أن خطط السيطرة على الخصوبة بحدود طفل إلى طفلين للعائلة الواحدة لم تنجح في الصين وحسب، بل وحتى في بلدان إسلامية مثل ماليزيا، ولا يعنى غياب هذا النجاح في مصر التقليل من أهمية حملات وبرامج تنظيم الأسرة التي يتم العمل بها منذ عقود على غرار الحملة الحالية الهادفة

إلى الاكتفاء بطفلين تحت عنوان "٢

وأوضح التقرير "أن هذه الحملة أدت إلى خفض معدل الخصوبة من ٣,٤٪ إلى نحو ٣٪ خلال السنوات من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠، أي إلى ما كان عليه الوضع قبل ٢٥ يناير

وأشار التقرير إلى "صعوبة تحقيق مزيد من الخفض وخاصة في الأرياف وفي مجتمع محافظ غالبيته مسلمة، فإن أي نمو اقتصادي مستدام لا يمكن ضمانه في ظل معدل كهذا. وإذا استمر هذا المعدل سيتضاعف عدد السكان في غضون أقل من ٤٠ سنة. ومن هنا فإن هناك ضرورة لإعادة النظر بالحملات والبرامج الحكومية الحالية والحوافز المرتبطة بتنفيذها".

#### تعاون بين كافة المؤسسات

الصخرة الصلبة التي تقف في وجه كافة برامج التوعية الخاصة بتحديد النسل وصحة المرأة والطفل، ترتكز على فكر دينى شعبوى خاصة في الأرياف والمناطق العشوائية، وعادات وتقاليد تأخذ مكانة الديني والمقدس، وهذه الصخرة تحتاج لجهود كافة مؤسسات الدولة والتعاون التام فيما بينها من أجل إنجاح كافة برامج التوعية.

وأوضح التقرير "أن دور بعض مؤسسات الدولة والإعلام لا يكفى لتحقيق هدف الحملة الحالية المتمثل بخفض معدل الخصوبة إلى طفلين لكل امرأة، فالمطلوب هنا أيضًا حملة وطنية تشمل أيضًا تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى والمساجد والكنائس والتعليم وباقى وسائل الإعلام بشكل أكبر في عملية التوعية بمخاطر النمو السكاني على هذه الشاكلة وتقديم الحوافز اللازمة لها بهذا الخصوص. وفيما يتعلق بفرص العمل فإنه من الضروري تشجيع المرأة ودعمها في الحصول عليها بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ مثلها مثل الرجل. فالمرأة الموظفة عمومًا تنجب أطفالًا أقل وتعطى أهمية أكبر لتعليم أبنائها مقارنة بالمرأة التي تقوم فقط بالأعمال المنزلية".

# كيف تمكنت بعض الدول

# من وقف الزيادة السكانية؟

الزيادة السكانية ليست مشكلة الدولة المصرية فقط، بل هي مشكلة واجهت دولًا كثيرة، واستطاعت بعض الدول التعامل معها للحد من الزيادة السكانيَّة لدرجة وصلت أنها تبحث زيادة عدد سكانها باستقبال مهاجرين، فماذا فعلت هذه الدول لضبط الزيادة السكانية?

في دراسة للدكتور ماجد عثمان، الرئيس التنفيذي لمركز بصيرة، وأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بعنوان "القضية السكانية: مصر بعد المدار مليون"، صدرت في فبراير ٢٠٢١، قال "إن تجارب دول آسيوية عديدة تشير إلى نجاح في ضبط وتيرة النمو السكاني، ومنها فيتنام والتي يقترب عدد سكانها الر(٩٧٣ مليوناً)، من عدد سكان مصر، إلا أن عدد مواليدها خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠ يساوي ثلثي عدد مواليد مصر خلال الفترة نفسها، وينطبق ذلك أيضًا على تايلاند، التي يصل عدد سكانها إلى نحو ٧٠٪ من عدد سكان مصر إلا أن عدد مواليدها لا يتجاوز إلى نحو ٧٠٪ من عدد مواليد مصر خلال الفترة المنحورة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٠٠.

#### سياسة الطفل الواحد في الصين

وأضاف عثمان "أن الصين التي انفردت باتخاذ إجراءات حادة وطبقتها بطريقة صارمة شهدت تحولا أكثر سرعة، ففي خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠ ارتفع عدد سكان الصين بنحو ٥٠٪ لتكسر الصين حاجز المليار نسمة عام ١٩٨٠، بعد أن كان عدد سكانها في عام ١٩٦٠ نحو ٦٦٠ مليون نسمة، ونتيجة لتطبيق سياسة الطفل الواحد انخفضت معدلات الزيادة السكانية لتصل إلى ٢٠٠٠ خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠، وواصلت الصين ضبط معدلات النمو السكاني خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٠؛ حيث زاد عدد سكانها بنحو ١١٪ فقط".

وأوضح أن هذا الانخفاض السريع في معدلات الإنجاب أدى إلى استفادة الصين من المنحة الديموغرافية dividend demographic التي بمقتضاها يؤدي الانخفاض السريع في عدد الأطفال إلى استثمار أكبر في الطفل، وبدوره يؤدي لزيادة متوسط الإنتاجية، ومن ثم دفع الاقتصاد إلى الأمام بسرعة أكبر، ومن المتوقع أن يزداد عدد سكان الصين بأقل من ١/ خلال العشرين سنة لمتبلة، وأن يصل عدد سكان الصين إلى الثبات عام ٢٠٢١ لتترك الصدارة باعتبارها أكبر دول العالم سكانًا إلى الهند بحلول عام ٢٠٢٧، وإن كانت ستظل محتفظة بتقوقها الاقتصادي والعلمي الذي لم يكن من الممكن تحقيقه في ظل استمرار الزيادة السكانية التي كانت تشهدها قبل تنبيً سياسة الطفل الواحد".

وفي دراسة للدكتور عمرو حسن، المقرر السابق للمجلس القومي للسكان، أوضح أن تطبيق برامج تنظيم الأسرة في الصين أدى إلى مده ٢٠١٠ إلى مده ٢٠٠٠ أن عدد سكان الصين سوف يقل في الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٥٠ الدين من المتوقع أن عدد سكان الصين سينخفض ٥٠ مليونًا، وستصبح أعلى دولة في العالم تحقق انخفاضًا في عدد السكان في الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٥٠، وستنتقل لتصبح ثاني دولة في التصنيف العالمي من عدد السكان بعد الهند التي ستحتل المرتبة الأولى، بينما سيزيد عدد سكان مصر ٢٠٥٠ مليون، لتكون مصر سابع أعلى دولة في العالم تحقق زيادة سكانية في الفترة من ١٨٠٨ المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد ألى المدرد ألى المدرد المدرد ألى المدرد ألى المدرد ألى المدرد ألى المدرد ألى المدرد ألى المدرد المدرد المدرد ألى المدرد ألى المدرد ألى المدرد المدرد ألى المدرد ألى المدرد المدرد ألى المدرد

وأوضح "أن عوامل نجاح تجربة برامج تنظيم الأسرة في الصين كانت بتطبيق برنامج محدَّد وقوي لتنظيم الأسرة بطريقة صارمة في كل المناطق الجغرافية، ارتفاع سن الزواج إلى أكثر من ٢٥



سنة، وزيادة عدد السنوات بين الطفلين الأول والثاني في الريف وفي الأصول العرقية بالصين مع اكتفاء بطفل واحد في الحضر، وتطبيق كل من الحوافز الإيجابية والحوافز السلبية، والالتزام بالتنمية البشرية من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة، وتحسين وضع المرأة، وزيادة معدل مساهمتها في العمل، ومشاركة الرجال في تنظيم الأسرة، وشدة الحزم في دمج برامج تنظيم الأسرة مع كل أبعاد العملية التتموية، حيث ألزمت كل زوجين بإنجاب طفل ما واحد فقطاً.

#### دعم رجال الدين ومحو الأمية في إندونيسيا

إندونيسيا واحدة من الدول التي عانت من الزيادة السكانية، إلا أنها اتبعت برنامجًا استطاعت خلاله الحد من زيادة السكان، ووفقًا لدكتور عمرو حسن فإن أسباب نجاح تنفيذ برامج تنظيم الأسرة في إندونيسيا كانت لوجود نظام مؤسسي مسؤول يتابع ويقيِّم، وقد تم في عام ١٩٩٩ إنشاء وزارة لشئون المرأة من ضمن مهامها متابعة برنامج تنظيم الأسرة، والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة ودفعها إلى التعليم والعمل واعتبار ذلك محورًا أساسيًا في مواجهة قضية السكان.

وأوضع "أنه كان هناك دعم كامل من جانب رجال الدين، وتبنيهم قضية تنظيم الأسرة، وإشراك الأزواج بمسؤولية كاملة في تنظيم الأسرة، وإعداد المُقبلين على الزواج، وإعطاء برامج للإقناع بمزايا الأسرة صغيرة الحجم، ومشاركة القطاع الخاص، واللا مركزية في تقديم الخدمات، والاهتمام بمحو الأمية، والاهتمام بالتعليم بصفة عامة، وتوفير الوسائل الحديثة وإتاحتها في كل المناطق الجغرافية بالجودة المطلوبة والكفاءة العالية".

#### في إيران برنامج إعلامي لإزالة العقبات الثقافية

أما بشأن نجاح برنامج إيران في خفض عدد السكان فتقول الدراسة الخاصة بدكتور عمرو حسن "إنه يعود إلى المساهمة الإيجابية لرجال الدين وإباحتهم كافة وسائل تنظيم الأسرة بدون استبعاد لأي وسيلة، مما رفع الحواجز الثقافية والنفسية لدى الإيرانيين لقبول مفهوم الأسرة الصغيرة، والإقبال على تنظيم الأسرة، ومحو الأمية وتوسيع نطاق التعليم لا سيما بالنسبة للمرأة،

وتوفير وسائل تنظيم الأسرة مجانًا، وإزالة العوائق الاقتصادية والاجتماعية أمام مورِّدي هذه الوسائل مع العمل على توفير الدعم المالي، واعتبار الأمر مسؤولية مشتركة بين الأزواج والزوجات في تنظيم الأسرة، والاستثمارات في البنية التحتية، إضافة إلى نجاح البرنامج الإعلامي في إزالة العقبات الثقافية والاقتصادية لتنظيم الأسرة، وتأكيد الحملة الإعلامية للشعب على أن تنظيم الأسرة مع المبادئ الإسلامية ولا يهدد القيم العائلية".

في تونس تعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية وأبيت تونس هي الأخرى برنامجًا لخفض عدد السكان شاركت فيه عدة عوامل معًا لإنجاحه وققًا لدراسة دكتور عمرو حسن، وهي شمول التجرية والتركيز على البعد التنموي، وانتهاجها منهجًا ذا أبعاد متعددة عمل على دمج خدمات تنظيم الأسرة ضمن الخدمات الصحية الأساسية واستهدف شرائح اجتماعية متنوعة. وأوضح "أن الاهتمام بالدراسات والبحوث كبعد أساسي من أبعاد رسم السياسات السكانية، إضافة إلى العمل على التثقيف السكاني للشباب، خاصةً في مجال الصحة الإنجابية والثقافة الحاسية، الأمر الذي ساهم في خلق الاتجاهات الإيجابية لدى الشباب تجاه القضية السكانية".

وأشار إلى "تفعيل دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في إطار منظومة عمل متكاملة عملت على مخاطبة الشباب في مراحل التعليم المختلفة، بهدف فهم وجهات نظرهم كخطوة أساسية لتعديل اتجاهاتهم وتثقيفهم وخلق إرادة فاعلة لديهم في مواجهة المشكلة السكانية، إضافة إلى تناول القضايا السكانية ضمن منظومة مؤشرات التمية البشرية (الصحة، التعليم، الدخل، الخدمات) في محاولة للعمل على مقاومة الفقر ورفع سن الزواج وخفض معدلات وفيات الأطفال والاهتمام بالصحة الإنجابية، والاهتمام بالتثقيف السكاني وخلق ثقافة جنسية سليمة لدى الشراء".

ولفت إلى "الاهتمام بقضايا الشباب والاستماع إليهم من خلال إنشاء النوادي الصحية والثقافية في إطار الاهتمام بالقضية السكانية مما سمح بسماع وجهات نظرهم والاستفادة منها في التعامل مع المشكلة السكانية".

#### د. سامية قدرى٠

### «الهيتروتوبيا»



يعد مفهوم الفضاءات الأخرى أو "المغايرة" Heterotopias، أحد المفاهيم المهمة التي صكها الفيلسوف الفرنسي "ميشيل فوكو" للإشارة إلى أماكن موجودة في الواقع، ولكن لها سمات خاصة ترتبط بتأدية وظائف خاصة، كما يشير المفهوم إلى أماكن منقولة من الواقع إلى أماكن أخرى تتخذ نفس السمات، إلا أن أهم ما يميز هذه الأماكن هو التحرر من قيم وعادات المجتمع السائدة. ويؤكد فوكو أن التغاير يعمل معًا لاحتواء الانحراف وتقديم وهم السلطة- كما يحدث في بيوت الدعارة على سبيل المثال- كما أن المكان المغاير هو مكان واحد، ولكن يجمع عدة أماكن في آن واحد مثل المتاحف والمكتبات.

#### ١- المساكن المسيَّجة كفضاء للعزل الاجتماعي

شهدت مجتمعات العالم أجمع، خاصة المدن الحضرية الكبرى، ظهور نمط جديد من المساكن عُرفت "بالمساكن الكبرى، ظهور نمط جديد من المساكن عُرفت "بالمساكن المسيجة" أو "المساكن ذات البوابات" كأحد المظاهر الناجمة عن تحول المدن نحو العالمية التي بدورها إحدى نتائج العولمة الاقتصادية تلك التي أوجدت حالة من الاستقطاب الواضح بين الأغنياء والفقراء، الأمر الذي أدى إلى ظاهرة إعادة تقسيم الأماكن الحضرية. فتمة وجود مدن أو مناطق سكنية يعتبرها البعض "قلاعًا" محمية للأثرياء الممثلين لصفوة القمة المتحركة في مقابل مساكن الفقراء، وهذه

<sup>\*</sup> أستاذ علم الاجتماع - كلية البنات - جامعية عين شمس.

المقاطعات تتكون من شقق سكنية باهظة التكاليف في مواقع متميزة، وذات حراسة أمنية كثيفة. كما لو كانت بمثابة محاولات من أجل إدخال البعض داخل أبراج عاجية وإخراج الآخرين منها، أو بتعبير إنتوني جيدنز "المعزولون من أعلى والمعزولون من أسفل". إذ أن ثمة منطقًا مكانيًّا جديدًا في هذه المدن العالمية يناظر ما أسماه مانويل كاستلز: "فضاء التدفق" مقارنة بالأشكال التقليدية للتطور الحضري، التي يُطلق عليها "فضاء الأماكن".

وبالنظر إلى الحالة المصرية، تشير الكتابات المبكرة في القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين إلى تحويل مدينة القاهرة إلى مدينة مزدوجة، بمعنى إنشاء جزء من قلب مدينة أوروبية بالمقارنة بالمربعات السكنية التقليدية. ويعد مشروع حى قصر الدوبارة في تسعينيات القرن التاسع عشر، وحي جاردن سيتي وأيضًا حي مصر الجديدة الذي أسسه البارون البلجيكي امبان في نفس العام ١٩٠٥، وحي الزمالك ١٩٠٧، وحي المعادي ١٩٠٦، من بين هذه المشروعات السكنية في هذه الحقبة، وهي مشروعات قد تمت من خلال تدفقات وتوسعات في بنية أساسية ممولة من رؤوس أموال أجنبية لنظم الترام، والكباري، والطرق، والصرف الصحي، وشبكات الكهرباء، ولكن في نفس الوقت على حساب ما كان يطلق عليه "المدينة القديمة" والسكان ذوى الدخل المنخفض. إلا أن التجمعات السكنية المصرية ذات البوابات الخاصة، أو المسيجة أو الكومبوندز Compounds، كما يطلق عليها المصريون، بدأ في الظهور مع سياسات الانفتاح الاقتصادي والتحول نحو الرأسمالية منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين؛ حيث أدى الانفتاح الاقتصادى إلى ظهور مجموعة مختلفة ومستَجدَّة من الممارسات المكانية التي قامت على ما عُرف "برسم خريطة جديدة لإعادة التوزيع" حيث فضلت نخبة الانفتاح الحضر كمكان للتحول الرأسمالي (وخاصة النخبة التجارية ومشروعات المضاربة). ومنذ ذلك الوقت استمر تشييد هذا النمط من المساكن على طول مدينة القاهرة وعرضها، عاكسًا لهروب النخبة الحضرية من المركز

الحضري، إلى مناطق تقع على أطراف هذا المركز الذي أصبح يحوي كتلًا كثيفة من السكان وأصبحت هذه المناطق أو المجتمعات الجديدة بمثابة صور من عولمة النخبة إلى جانب تصويرها لعملية الإقصاء الاجتماعي. وبهذا أصبحت مدينة القاهرة مدينة تجسد الليبرالية الجديدة بطريقة تعتبر مثالاً للتناقض والاضطراب من ناحية التقدير العالمي وهو ما يلخصه ذلك:

"نشأت المدينة جديدة من نوعها. موحدة وشاملة، تلتف وتتشعب حول نفسها لتشكل أكثر الكتل كثافة في العالم، مؤدية إلى تشعيب التنمية الحضرية. ويرتبط هذا التشعيب بالليبرالية الجديدة وعمليات إعادة التشكيل العالمي. بما في ذلك التقسيم الجديد للعمالة، وكثافة رأس المال، وارتباط الأسواق بعضها ببعض، وبروز دور مميز وإن كان محدَّدًا، دور عالمي للمدينة".

والجدير بالذكر، أن هذا النمط من المساكن قد تم الترويج له من قبل القيادة السياسية خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات باعتبارها مشروعًا قوميًّا وآلية من آليات نقل العاصمة إلى العالمية، كما تم الترويج له وتسويقه عبر وسائل الإعلام من خلال التلويح بأسطورة المدينة العظيمة، وحيث يمكن للمرء أن يطلق العنان لخياله وهو يرى نفسه في جنة خاصة به. ولعلنا ندرك هذا من خلال مشاهدتنا عبر وسائل الإعلام المختلفة للترويج والتسويق لهذه التجمعات، التي تسعى إلى التسويق عبر آليات تجمع ما بين جمال التصوير وإمكانات الشراء من خلال التسهيلات التي تقدم للجمهور، إلى جانب ربط نمط حياة الناس داخل هذه المجتمعات بحياة المشاهير لجذب جمهور أعرض. هذا في الوقت الذي يقوم به المروجون لهذه المشروعات باستخدام الوصمة الخاصة "بالشارع" كمصدر للخطر وعدم الأمان. رغم أن الخطر الأكبر يتمثل في عملية الإقصاء الاجتماعي والبعد عن صفة التعايش الكوني التي أشرت إليها في موضع سابق، حيث ترتبط هذه المجتمعات أو الأنماط العمرانية بعلاقة سلبية مع قيم التنوع والتعايش، وتسهم في تحديد "الهوية"، هوية من يقطنون هذا



المجتمع من خلال رسم الحدود لمناطقهم السكنية تمامًا مثلما يحدث في حالة التهميش التي ظهرت من خلالها "العشوائيات"، ومناطق الأكواخ وغيرها من الأنماط التي قامت بجهود الفقراء الذاتية، التي تواكبت مع ظهور تلك المنتجعات المسيجة.

إن مرتفعات مثل القطامية، وبيفرلي هيلز، والربوة، وبيل فيل، ومينا جاردن سيتي، ودريم لاند، ومرتفعات الجيزة Giza Heights، وأخيرًا بالم هيلز... وغيرها من التجمعات ذات البوابات، قد تم إنتاجها وفق أحدث تكنولوجيا أساليب الحياة المدنية الحديثة، التي تمزج بين أشكال المدن الأمريكية الشهيرة بالقلاع والتي تزحف في اتساعها خارج المدن، وما يشبه الفصل العنصرى الجديد للخطر في جوهانزبرج. هذا إلى جانب التأثر بأنماط الأذواق الملكية الوافدة من دول النفط والممثلة لحياة الترف إلى جانب المزج بالأنماط المحلية. الأمر الذي يجعلها تفقد هويتها المحلية أو بعبارة أدق بقاء تشكيل هويتها على الأقل من الناحية المعمارية. إن أهم

ما تثيره هذه التجمعات المغلقة جغرافيًّا هو مخالفة التوسع الحضري المعتاد، وتحطيم تجانسه وفرض قيم جديدة عن طريق الاستحواذ، استحواذ سكان هذه المجتمعات من النخبة على الأراضي المملوكة للعامة، والاستيلاء على المياه التي تحتاجها للرى، وهنا يتخفى المشروع تحت قناع المشروعات العامة المفتوحة أو مشروعات الصالح العام. بالإضافة إلى ذلك تساعد التجمعات المغلقة أيضًا على خلق الحواجز، التي بدورها تمثل ذروة أشكال المخاطر الاجتماعية التي تدعى أنها تقوم بحمايتها، لعل أوضح هذه الأخطار هو التخلص من التنوع الاجتماعي وتجريم الازدحام السكاني، والاختلاط، والجيرة وغيرها من صور التباعد الاجتماعي. إلا أن خطر الإقصاء الاجتماعي هو الخطر الأكثر وضوحًا، الذي يؤدي إلى عمليات خلق الفوضى، وإعادة ترتيب أساليب التعايش في المدينة. بالإضافة إلى مخالفة التوسع الحضري المعتاد وتحطيم تجانسه وإعادة تشكيل القيم الحضرية.

#### د.يسري مصطفى

## في معنى السَّلام



تتعدد معاني كلمة السِّلم، فهي تعني أن يأمن الشخص على نفسه وماله، كما تعني النجاة أو الخلو من الأذى، وهى أيضًا إشارة إلى الصلح والتوافق، وغير ذلك من الدلالات اللغوية. والسلام هو الأمن والأمان. ويُشتق من السلم كلمات أحرى كالتسليم أي الإقرار بشيء، والاستسلام والذي يتضمن معاني التنازل أو الخضوع، وكلها تعني إنهاء حالة عدم توافق أو نزاع أو حرب. وعادة ما توصف الحالة السلمية بأنها "حالة المجتمع عندما لا يتم حل الخلافات من خلال التهديد بالقوة المسلحة أو استخدامها، وعندما يُحترم النظام العام. وفي بعض الأحيان يتم تعريف السلام على

أنه غياب الحرب. وهذا لا يعني أن التوترات والنزاعات غير موجودة وإنما يعني أن بالإمكان حلها عبر وسائل سلمية..."\. وحسب معجم المصطلحات السياسية والدولية، يُقصد بالسلم من الناحية السياسية الحالة التي تقوم بين الدول من حيث عدم اشتراكها في حرب. والسلم الحقيقي ليس مجرد عدم وجود خصومات قائمة، بل ينطوي على استقرار النظام. والتسوية السلمية هي اللجوء إلى إحدى الطرق الدبلوماسية السلمية لحل النزاع بين دولتين أو أكثر، كالمباحثات والمفاوضات والوساطة والتوفيق والتحكيم والقضاء الدولى\.

١- فرانسواز بوشيه سولنييه: القاموس العملي للقانون الإنساني، ترجمة أحمد مسعود، دار العلم للملايين، بيروت الطبعة الأولى أكتوبر ٢٠٠٥.

٢- د. أحمد زكي بدوي: معجم المصطلحات السياسية والدولية، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، القاهرة/ بيروت.

وتجدر الإشارة إلى تعدد وجهات النظر بشأن تعريف السلام، وثمة اتفاق على أن التعريف الأوَّلي للسلام يعد تعريفًا سلبيًّا؛ لأنه لا يعرِّف السلام إلا من خلال نقيضه أي الحرب أو الصراع، بمعنى أن السلام هو حالة اللاحرب واللاصراع. أما التعريف الإيجابى فينظر إلى السلام بوصفه عملية بناء متواصلة وفق قيم ومبادئ معتَرَف بها دوليًّا، وهي مبادئ حقوق الإنسان والعدل والتعددية. وتشير بعض المصادر الي أن مفهوم السلام مر بمراحل مختلفة في صيغة تطورية، وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: وهي فهم السلام باعتباره ممارسة لا تحقق إلا في ظل غياب الحرب والنزاعات والصراعات العنيفة سواء كانت تلك الصراعات داخلية أو دولية، وتظل تلك، الفكرة هي الفكرة الشائعة للسلام في أذهان الكثير من العامة والساسة أيضًا.

المرحلة الثانية: وقد ركزت على السلام كتوازن للقوى في إطار النظام الدولي، هذا التوازن غالبًا ما يكون راجعًا إلى قوى عسكرية ذات ثقل بين معسكرين أو راجعًا للقدرات والعلاقات الاقتصادية بين تكتلين دوليَّيْن.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي تبنَّت مفهوم السِّلُم السلبي الذي يتبني نبذ الحروب والنزاعات، والسِّلُم الإيجابي الذي يعتمد على بناء وترسيخ السلم في ثقافة المجتمعات.

المرحلة الرابعة: وهي المرحلة الأكثر تطورًا التي تبنت مفهوم السِّلُم في العلاقات الاجتماعية الرئيسية، فركزت على قضية العنف ضد المرأة كمهدد رئيسي للسِّلُم، وتبنت فكرة أن لا فائدة من التفرقة بين وجود الحرب من عدمها في حالة ممارسة العنف ضد المرأة.

المرحلة الخامسة: هي المرحلة التي تم الربط فيها بين السلم وبين علاقة الإنسان بالبيئة، وما يمكن أن تجلبه الممارسات الرأسمالية الوحشية ضد البيئة من دمار وتهديد للبشرية.

المرحلة السادسة: تناولت تلك المرحلة علاقة السلام الداخلي للإنسان بتحقيق السلام العام والشامل، وتطور هذا المفهوم ليشمل أهمية التركيز على دعم حقوق الإنسان ونبذ العنف الموجَّه ضد فئات مختلفة كالأطفال والنساء وأصحاب الرأى والممارسات التمييزية والعنصرية على اختلاف أسسها.

هذا المنحى التطوري يكشف عن أن مفهوم السلام قد تم إعادة تشكيل دلالاته من خلال التطورات التي حدثت على صعيد حقوق الإنسان وحقوق المرأة والحقوق البيئية ونبذ العنف والتمييز، ومن هذا المنطلق يمكن أن نميِّز بين مفهومین مستقلین وإن کان یجب أن یکونا مترابطین وهما مفهوم بناء السلام بالمعنى السياسي (السلم والأمن)، وبناء السلم الاجتماعي (التعايش ونبذ العنف). ومع استفحال حالات العنف الاجتماعي والطائفي وظواهر "الإرهاب"، بات السِّلْم بمعناه الاجتماعي يحظى بنفس قدر أهمية السِّلْم بمعناه السياسي، وكثيرًا ما لا ينفصل المفهومان لأنهما يعبران عن ظواهر تتشابك في كثير من الأحيان. وقد صاحب ذلك تحولات في مفهوم "الأمن" ليبزغ مفهوم الأمن الإنساني والذي يجعل من حقوق الإنسان والتنمية شروطًا ضروريةً لتحقيق الأمن الإنسانيّ. وبالمثل، فإن السلام والعدل هي كذلك حاسمة في تحقيق التنمية. ويأتى الهدفُ السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة بعنوان "السلام والعدل والمؤسسات القوية"، وينصُّ على: "تشجيع إقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعَّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات". وبالنظر إلى مقاصد هذا الهدف، يمكن استكشاف أهمية السلام والعدل ومدى تشابكهما مع القضايا الحيوية التي تهدد الإنسانية، بدايةً من العنف الذي يؤدي إلى انتهاك الحقوق، مرورًا بالعديد من أشكال الاستغلال والجريمة والفساد، والرشوة، والعنصرية، والتمييز.

وباختصار، فإنَّ بناء السلام مطلبٌ حيويٌّ وشاملٌ، بدايةً من السلام العالميّ بين الدول والشعوب، وحتى السلام النفسى الذي يخصنا كأفراد. وفي الحقيقة أن السلام مُستَحسَنُّ ومُحبَّبُّ، ليس لذاته، وإنما لأنه يقينا شرورًا وفظائع وآلامًا يعرفها البشر بسبب الحروب والنزاعات ومختلف أشكال العنف والعدوان والإيذاء. وكل هذه الشرور لا تأتى من المجهول، ولكنها من صُنع البشر أنفسهم. إن السلام مطلب إنساني إنه رديف الخير ونقيض الشر، والخير كما الشر كلاهما ظواهر بشرية، فمن البشر من يدمر ومنهم من يسعى للبناء والتشييد. ومن أهم ما يشيده البشر ويبنونه هو القيم في ترابطها، فصنع السلام وبناؤه هو صنع وبناء للعدالة والتسامح والتعايش، وكلها عناصر في بنيان يعلى من شأن الكرامة الإنسانية.

٣- دعوة إلى السلام، عن ثقافة السلام واللاعنف والتسامح ومفاهيم أخرى، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة ٢٠١٧.





### القومي لحقوق الإنسان يستقبل رئيس الهيئة الإنجيلية





الهيئة الإنجيلية تحقق نجاحًا في نمودج الزراعة التعاقدية بصعيد مصر

> يسعد مجلة رسالة النور أن توفر لكم الحصول على أعدادها بانتظام... تصل إليكم في أي مكان

> قيمة الاشتراك: ثلاثون جنيهًا سنويًا risalet-elnour@ceoss.org.eg البريد الإلكترني:



العنوان: مربع 1331 شارع الدكتور أحمد زكي النزهة الجديدة - القاهرة - مصر العنوان البريدي: صندوق 162 - 11811 - بانوراما - القاهرة تليفون: 8/6/7/8/ 1425 202 202 000 الفاكس: 6/7/3/ 2262 202 000 البريد الإلكتروني: info@ceoss.org.eg